

صِنَاعَةُ السَّرِيَّةِ

لماذا تتلاقى كل هذه الخيوط داخل شركة واحدة؟ كيف يُمكن أن تضم شركة واحدة أكبر أسرار الملوك والرؤساء والجوائيس والمتاجرين في البشر والمُخَدَّرَات والألماس والمشاهير في كل المجالات ومن أغلب الأوطان؟

الإجابة هي أن تلك الشركة «موساك فونسيكا» تُقدِّم السلعة الوحيدة التي يحتاجها كل هؤلاء باختلاف مناصبهم ونفوذهم وثرواتهم.. ألا وهي «السرية».

حكومات كثيرة سعت إلى الحصول على قدرٍ يسيرٍ من كنز المعلومات الذي تحت أيدينا؛ للتعرف على مواطنيهم المتورطين في غسل الأموال، أو التهرب الضريبي. البعض يلجأ أيضًا إلى الشركات المسجلة في الخارج من أجل تجنب الضريبي، وهو سلوك يلجأ إليه البعض من خلال استغلال ثغرات في القوانين تمكّنهم من عدم إخضاع أنفسهم ومصادر دخلهم لدفع الضرائب، وأحيانًا تأخير أو تأجيل دفع هذه الضرائب.

بيزنس «الأوف شور»/ الشركات المسجلة في الخارج هو عمل شرعي، يعتمد على تأسيس شركات بشكلٍ سليم تمامًا في أماكن جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية وتسمح قوانينها الوطنية بذلك، من خلال تقديم تسهيلات ضريبية كبيرة، تُسمّى هذه الأماكن جُزُر النعيم الضريبي أو الملاذات الضريبية، أبرزها سويسرا، هونغ كونغ، سنغافورة، بنما، جُزُر

العُذرَاء البريطانيَّة، غير نزي، كايمان، البهاما، جيرسي، ومؤخراً انضمت دبي إلى القائمة.

عادة ما تنجح تلك الطريقة في استقطاب ملايين المُستثمرين الحقيقيين الباحثين عن الإعفاءات الضريبيَّة والسريَّة وبين هؤلاء يندسُّ آخرون، جمعوا أموالاً من أنشطة غير مشروعة، بعضهم صاحب نفوذ سياسي، تربح بنفسه أو جنى المُقربون منه ثروات طائلة دون وجه حق، ولكي يتمكن هذا الشخص من الاستفادة من تلك الأموال، يبدأ دور الوسيط الأول، الذي عادة ما يكون محامياً أو بنكاً أو أشخاصاً ومؤسسات تمتن إدارة الثروات، يلجأ الوسيط إلى شركة تُساعده في تأسيس وتسجيل شركة في الخارج سواء كانت حقيقيَّة أو وُرقية.

«أوف شور» تعني البعيدة عن الشاطئ، أو شركات ما وراء البحار، حيث تمارس أنشطتها خارج المكان الذي سُجلت فيه ومن ثم يصعب مراقبة أداء تلك الشركات، ومعرفة إذا ما كانت حقيقية، أم مجرد أسماء وعناوين ومديرين وهميين، وخلفهم يختبئ شخص ما، يخشى أن تفضح أموال جناها جرائم ارتكبتها.

ثمّة ٤ شركات رائدة في هذا المجال في العالم، على رأسهم «موساك فونسيكا»، تُسمّى كذلك شركات خدمات قانونية أو وسطاء تسجيل، ويُفترض أن داخل كلّ شركة إدارة للتحريات تُسمّى «دائرة الامتثال»، تعنى برصد خضوع عملائها للقوانين والاشتراطات، وتضمّ فريقاً من المحامين والباحثين مهمتهم جمع كلّ البيانات المطلوبة عن العميل صاحب المال، وتحري مصداقية هذه المعلومات وتقديمها للسجل التجاري الذي سوف تسجل فيه هذه الشركة الجديدة، كما أن لديهم صلاحية اقتراح وقف التعامل مع من يثبت تورطه في جرائم أو العملاء

«المشبهين» والمعاقبين من قبل المؤسَّسات الدَّولية أو حكومات بلدانهم.

يمكن بسهولة طمس هويَّة المَالِك الحقيقي من خلال الوسيط الأول، لكن تعاون وسيط التَّسجِيل «مُوسَاك فُونْسِيكا» وإخفاء أو التَّغاضي عن إرسال المعلومات الحَقِيقِيَّة عن المَالِك يَجْعَل التَّوصِل لهويته أمرًا أكثر تعقيدًا وصعوبة، وبعد التَّسجِيل تقدَّم «مُوسَاك فُونْسِيكا» ومثيلاتها خدمة إِضافِيَّة لعملائها الراغبين في السَّريَّة، حَيْثُ تقوم بتعيين عدد من المَديرين والموظفين بالشَّرْكة ثم استبدلهم بآخرين بشكل دوري أو متكرر حسب رغبة العميل، هؤلاء المديرون لا يعرفهم صاحب المال ولا هم يعرفونه، فَقَط يأخذون مبالغ مَالِيَّة مقابل وضع أسمائهم كمديرين عن عدد من الشَّرْكات، من خلال التَّنقيب داخل الملفات الخاصَّة بـ«مُوسَاك فُونْسِيكا» وجدنا بعض الشخصيات الَّذين تَمَّ تدوير أسمائهم لِيُديرُوا (شكلًا) ما يزيد على ١٠ آلاف شَرْكة في غُضُون سَنَوات معدودة.

ليست هذه هي النَّهَاية، بعض المحترفين يقوم بإغلاق الشَّرْكة أو بيعها لآخر، ثم تغيير اسمها أو نقلها إلى سجلات دَوْلَة أُخرى، كَلَّ هذه التَّعقيدات تجعل تَعَقُّب هذه الأَمْوَال أمرًا يَحْتَاج إلى أشخاص مدربين بإمكانهم الاطلاع على كُلِّ الحيل الجديدة التي يلجأ إليها غاسلو الأَمْوَال؛ للوقوف على هويَّة مَالِكها الحقيقي في نَهَاية المطاف.

ربما يشرح لنا ذلك عجز لجان استرداد الأَمْوَال الرَّسْمِيَّة والشَّعبية التي شُكِلت في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثَّاني ٢٠١١ عن استعادة أي من الأَصُول المهربة من الخارج، إذ كَانَتْ تعتمد على تشكيل لجان من هيئات أمنيَّة وقضائيَّة ومَسْؤُولين بالبنك المركزي؛ للسفر إلى عدد من الدُّول الأوروپِيَّة ومراسلة جهات التَّحْقِيق والسُّلطات في تلك البلدان،

وفي النّهاية يجري حل هذه اللّجنة وتشكيل لجنة أخرى؛ لتعيد الكرّة نفسها مرة أخرى دون إحراز أي تقدم يُذكر.

الحديث عن الأنشطة المشبوهة لشركة «مُوساك فُونسيكا» لم يبدأ مع وثائق بنّما، ثمّة أخبار ومعلومات خرجت من داخل الشركة في وقت سابق جعلت بعض البلدان تتسابق للحصول عليها، كانت فرصة مواتية استغلّها المُسرّبون ببيع بعض المعلومات، في عام ٢٠١٤ دفعت ألمانيا مليون يورو؛ للحصول مقابل ذلك على عددٍ من الملفّات القديمة.

كذلك استطاعت كلّ من هولندا وبريطانيا وكندا والولايات المتّحدة وأيسلندا، أن تحصل على قدرٍ ضئيل جدًّا من هذه الملفّات، إلا أنّهم كانوا أوفر حظًّا من الدنمارك وفرنسا وإيطاليا وإسرائيل والنرويج، الذين تلقّوا معلوماتٍ أقلّ وعُيِّنَ مُفصلة عن مواطنيها، فيما رفضت إسبانيا والبرازيل دفع أيّة أموالٍ للحصول على المعلومات التي تخصّها.

حكاية شركة «مُوساك فُونسيكا» بدأت منذ أربعين عامًا، عندما أسّس شابان يعملان في المحاماة شركة لتقديم الخدمات القانونيّة وتأسيس شركات «الأوف شور»، الأوّل ألمانيّ المولّد اسمه «يورغن موساك»، والثّاني «رومان فونسيكا» بنميّ الجنسيّة، ظلّ يعمل مستشارًا للرئيس البنمي «خوان كارلوس فاريّا»، حتّى منتصف مارس/ آذار ٢٠١٦ بعدما استقال من منصبه الأثير؛ إثر ما اعتبره حملة مضادّة على شركته. تلاقت أحلامهما معًا، تشارك المحاميان، وامتزج اسماهما، فصارت الشركة «مُوساك فُونسيكا». تنقسم ملكيّة هذه الشركة بين ٥ أشخاص، يحمل «رومان فونسيكا» ٤٠ في المائة ومثله «يورغن موساك»، فيما يملك «كريس زولينجر» ١٠ في المائة، ويحمل شابان ألمانيان هما «ديرك براور» و«إكسيل جوستر» ٥ في المائة لكل منهما.



جواز سفر رامون فونسيكا



جواز سفر يورجين موساك

ساعدت هذه الشَّرْكة إيران على بيع النِّفْط عبر شَرِكات «أوف شور»
أثناء فترة العقوبات الإِقْتِصَادِيَّة، واستعان بها النخبة والمقربون من دوائر
الحكم في الصين؛ لإخفاء ثرواتهم، وبفضل مجهوداتها استطاعت شَرِكات
دَوْلِيَّة محظورة من قبل أغلب حكومات العالم أَنْ تمد قِوات الجيش السُّوْرِيَّ
بالوقود، حتَّى في مجال كرة القدم، قَدِّمَت الشَّرْكة خدماتها لَأَسْطُورة اللعبة
الأرجنتيني «ليو ميسي» - لاعب نادي برشلونة - لإخفاء أَمْوَاله عن أعين

السُّلْطَات، وكذلك لأعضاء بارزين في الاتحاد الدُّولي لكرة القدم (فيفا)،
والاتحاد الأوروبي (يويفا).

ساعدت «مُوساك فُونْسِيكا» بالطريقة نفسها «كوميرز بنك»، ثاني
أكبر البنوك في ألمانيا، من أجل إخفاء أموال ٦٠٠ من عملائه؛ بهدف
التهرب من دفع الضرائب... تاريخٌ ينبئ بما هو قادم.